

## الفصل الرابع

### التطور الرأسمالي في المنظور التاريخي العالمي

تأليف: جيوفاني أريغي وجاسون و. مور

تعتمد الطريقة الخاصة التي نحقّب بها التاريخ الرأسمالي اعتماداً كبيراً على الآفاق الزمانية والمكانية لملاحظاتنا وعلى الأطر المفاهيمية التي تشكل الأساس لتلك الملاحظات. لقد بنيت معظم التحقيقات على ملاحظات وأطر مفاهيمية تشير ضمناً أو صراحة إلى القوى المحركة dynamics القومية للتطور الرأسمالي. هذه طريقة مشروعة تماماً ومفيدة لتحليل وتحقيب التطور الرأسمالي كما يتبدى في مواضع قومية (أو تحت قومية sub-national) محددة مع القوة المحركة للتطور الرأسمالي كما في "عالم" يتألف من عدد كبير وتشكيلة من هذه المواضع. رغم أن هاتين القوتين المحركتين تؤثران إحداهما على الأخرى، فإن لكل منهما منطقها الخاص بها ويجب التعامل معها كموضوع تحليل قائم بذاته.

إن حجبتنا في هذا الفصل هي أن القوة المحركة العالمي للتطور الرأسمالي هو شيء أكثر من ومختلف عن "مجموع" الديناميكات القومية. إنه شيء ما لا يمكن إدراكه إلا إذا أخذنا، كوحدة للتحليل، ليس الدول المنفردة بل منظومة system الدول التي احتضنت الرأسمالية العالمية. بشكل محدد أكثر، سنجادل من هذا المنظور الكلياني holistic أن التشكل الأولي والتوسع اللاحق للمنظومة الرأسمالية العالمية إلى أبعادها العالمية الشاملة الحالية يمكن تقسيمهما إلى أربع "دورات تراكم منظومية"، متداخلة جزئياً. كل واحدة من هذه الدورات تتألف من **طورين** Phases متميزين من التراكم الرأسمالي، طور التوسع المادي وطور التوسع المالي. برغم هذا الإنشاء البسيط، فإن الدورات المنظومية للتراكم ليست مجرد دورات، لأن كل واحدة ترافقت باتساع أو تعمق سيورورات التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي. إنها والحال هذه تشكل **مراحل** Stages متميزة من تحول المنظومة الرأسمالية العالمية من كونها "عالمًا بين" عوالم "كثيرة لتصبح المنظومة الإجتماعية التاريخية للعالم برمته.

#### الرأسمال المالي والدورات المنظومية للتراكم:

تعود مفهومة الدورات المنظومية للتراكم كمراحل للتطور الرأسمالي في أصولها إلى ملاحظتين. الأولى هي الإعتقاد الواسع بوجود توازنٍ شديد بين بداية ونهاية القرن العشرين (انظر، من بين آخرين، غوردون 1988، أريغي 1994؛ هارفي 1995؛ هيرست وطومبسون 1996). إن العامل الحاسم في هذا الخصوص هو

مركزية " رأس المال المالي " في الحقبين. ففي بداية القرن العشرين، أدت هذه المركزية إلى نشوء النظريتين الليبرالية والماركسية "لرأس المال المالي" و " الإمبريالية " باعتبارهما يبدنان بشكل مشترك طوراً جديداً من التطور الرأسمالي (Hobson [ 1902 ] 1938).

Hilferding [ 1910 ] 1881 ; Bukharin [ 1915 ] 1972 ; Lenin [ 1916 ] 1952 ]

في نهاية القرن، أدت هذه المركزية نفسها إلى نشوء فكرة أن " لعولمة" و"موللة رأس المال" المرتبطة بها تدشن طوراً جديداً بالقدر نفسه من التطور الرأسمالي. لقد تغيرت اللغة والمفاهيم لكن فكرة أن الرأسمال المالي يشكل أحدث وآخر وأعلى طور أو مرحلة في تطور الرأسمالية تلقى على الأقل اعتقاداً واسعاً اليوم كما كانت منذ قرن. أليس من الممكن أن هذا التكرار الإستطراذي للرأسمال المالي بوصفه أعلى وآخر مرحلة جديدة من التطور الرأسمالي يخفي تكرارها الفعلي ضمن دورة أطول من أن يتم كشفها ضمن أفق الزمن المسخر بشكل عادي في تحليل التطور الرأسمالي؟

الملاحظة الثانية، المستمدة من فرناند برودل (1982) Fernand Braudel، (1984) توشي برد بالإيجاب على هذا السؤال بالإشارة إلى قصر نظر توصيفات أوائل القرن العشرين للرأسمال المالي بوصفه طوراً جديداً من التطور الرأسمالي.

[[ " إن هيلفردينغ.... يرى عالم رأس المال كمجال من الإمكانيات الذي اتجه ضمنه النوع المالي - وهو وافد حديث جداً كما يراه - إلى التغلب على الأنواع الأخرى، مختزقاً إياها من الداخل. إنها رؤية سوف أتفق معها، بشرط أن أرى تعددية الرأسمالية بوصفها تعود إلى زمن طويل. فالرأسمالية المالية لم تكن وليدة أوائل القرن العشرين؛ لا بل سأجادل حتى بأن الرأسمالية المالية - لنقل في جنوة أو أمستردام - بعد موجة النمو في الرأسمالية التجارية وتراكم رأس المال على صعيد يتجاوز القنوات الطبيعية للإستثمار، كانت قبلئذ في وضع [ يؤهلها ] للإضطلاع بـ والهيمنة، لفترة من الزمن على كافة نشاطات عالم الأعمال التجارية (البنس) " (Braudel 1984: 604) emphasis added.]]

إن فكرة أن تراكم رأس المال قبل أوائل القرن العشرين بوقت طويل، من خلال شراء وبيع السلع " على صعيد يتجاوز القنوات الطبيعية للإستثمار قد مكن الرأسمالية المالية من " الإضطلاع بـ والهيمنة على كافة نشاطات عالم الأعمال "، لفترة من الزمن على الأقل، هذه الفكرة هي الموضوع المتكررة للمجلدين الثاني والثالث من ثلاثية برودل / الحضارة والرأسمالية / Civilization and Capitalism. إنها تشكل الأساس لجدال برودل بأن السمة الأساسية للرأسمالية التاريخية على مدى أمدها الطويل langue dure'أي، على مدى عمرها كله، كانت مرونة " flexibility " و " انتقائية eclecticism " رأس المال أكثر مما كانت الأشكال الملموسة التي اتخذها في أمكنة مختلفة وأزمنة مختلفة.

[[ " دعوني أشدد على الصفة التي تبدو لي سمة أساسية للتاريخ العام للرأسمالية: مرونتها اللامحدودة، قدرتها على التغيير والتكيف، فإذا وجدت، كما أعتقد، وحدة معينة في الرأسمالية، من إيطاليا القرن الثالث عشر إلى غرب اليوم، فهنا قبل كل شيء يجب تحديد موقع هذه الوحدة ورصدها" ]]

(Braudel 1982: 433)

في بعض الحقب، حتى الحقب الطويلة، كان يبدو أن الرأسمالية "تتخصص specialize"، كما في القرن التاسع عشر، عندما انتقلت بشكل مذهل للغاية إلى عالم الصناعة الجديد". هذا التخصص دفع الكثيرين إلى [اعتبار الصناعة بمثابة الإزهار النهائي الذي منح الرأسمالية هويتها "الحقيقية"]. لكن هذه رؤية قصيرة المدى.

[[ " [ بعد ] ازدهار الأولي للمكننة ارتد النوع الأكثر تقدماً من الرأسمالية إلى الإنتقائية، إلى عدم قابلية المصالح للتجزئة إذا جاز القول، كما لو أن الميزة المميزة للوقوف على الذرى القيادية للإقتصاد، [ التي هي] اليوم بنفس القدر تماماً الذي كانت فيه في أيام جاك كور Jacques Coeur (ملك المال في القرن الرابع عشر) كانت تقوم بالتحديد على عدم إلزامية حصر المرء نفسه بخيار وحيد، وعلى كونه قابلاً للتكيف بشكل بارز، وبالتالي غير متخصص " ]]

(كما ورد لدى فالرشتاين 1982: 381، Braudel 1991: 213).

يمكن قراءة هذه المقاطع بوصفها إعادة عرض لصيغة كارل ماركس العامة لرأس المال،  $M - C - M$  (نقد - سلعة - نقد). إن رأس المال النقدي (M) يعني السيولة، المرونة، حرية الاختيار. أما رأس المال السلعي (C) فيعني رأس المال المستثمر في توليفة دخل - خرج معينة بهدف الربح. من هنا، فإنه يعني التصلب، الصرامة وضيق أو انسداد الخيارات. M تعني السيولة والمرونة وحرية الاختيار الموسعة. إن صيغة ماركس، المفهومة هكذا، تتبنا أن القوى الرأسمالية تستثمر النقد في توليفات دخل - خرج معينة، مع كل ضياع المرونة وحرية الاختيار التي يترافق معها وليس كغاية بحد ذاته. بالأحرى، إنها تفعل هكذا كوسيلة نحو غاية تأمين حتى مرونة وحرية اختيار أكبر في نقطة مستقبلية ما في الزمن. تتبنا صيغة ماركس أيضاً أنه، إذا لم يكن ثمة أمل من طرف القوى الرأسمالية في أن تزداد حريتها في الاختيار، أو إذا كان هذا الأمل لا يتحقق بشكل نظامي، فإن رأس المال يميل إلى التحول إلى أشكال أكثر مرونة من الإستثمار، أولها وأهمها الشكل النقدي. بعبارة أخرى، يزداد " تفضيل " القوى الرأسمالية للسيولة، ويميل قسم كبير بشكل غير اعتيادي من تدفقاتها النقدية إلى البقاء في شكل سائل.

هذه القراءة الثانية متضمنة في توصيف برودل للتوسع المالي "كعَرَض symptom [من أعراض] نضوج طور خاص من التطور الرأسمالي. لدى مناقشة انسحاب الهولنديين من التجارة في حوالي 1740 ليصبحوا "صيارفة أوروبا"، يرى برودل أن هذا الانسحاب هو نزعة منظومية - عالمية متكررة الحدوث. إن النزعة نفسها كانت ظاهرة قبلئذ في إيطاليا

القرن الخامس عشر، ومرة أخرى في حوالي عام 1560 عندما انسحبت مجموعات رائدة من شتات رجال الأعمال الجنوبيين (من جنوة) تدريجياً من التجارة إلى ممارسة السيطرة لمدة حوالي خمساً وسبعين

عاماً على الشؤون المالية (الماليات) الأوروبية شبيهة بتلك السيطرة التي مورست في القرن العشرين من قبل بنك التسوية الدولية في بازل Basle - ((وهي [سيطرة كانت كتومة ومعقدة للغاية بحيث أن المؤرخين قد فشلوا لزم من طويل في ملاحظتها])). بعد الهولنديين، تجددت هذه النزعة على أيدي الإنكليز أثناء وبعد الكساد الكبير 1896 - 1873، عندما خلقت نهاية المغامرة الخيالية للثورة الصناعية وفترة زائدة في رأس المال النقدي ( Braudel 1984: 157، 164، 242، 3، 264 ).

بعد المغامرة الخيالية بالقدر نفسه لما تدعى بالفوردية - الكينيزية، اتبع رأس المال الأمريكي منذ السبعينات 1970 مساراً مشابهاً. لا يناقش برودل التوسع المالي في أيامنا، الذي اكتسب زخماً في الثمانينات 1980، أي، بعد أن أكمل ثلاثيته حول الحضارة والرأسمالية. مع ذلك، يمكننا بسهولة أن نميز في هذه "الإعادة ولادة" الأخيرة لرأس المال المالي مثلاً آخر على تلك العودة المتكررة الحدوث إلى "الإنقائية" التي ارتبطت في الماضي بنضوج تطور رأسمالي كبير. ((إن [كل] تطور رأسمالي من هذه المرتبة يبدو، بالوصول إلى مرحلة التوسع المالي، أنه قد أعلن بمعنى ما عن نضوجه: إنه علامة خريف)) (Braudel 1984: 246 ;).

في ضوء هذه الملاحظات، يمكننا أن نفسر صيغة ماركس العامة لرأس المال (M - C - M) على أنها تصف ليس مجرد منطق الإستثمارات الرأسمالية الفردية، بل أيضاً النمط المتكرر الحدوث للرأسمالية التاريخية كمنظومة عالمية. إن الجانب المركزي من هذا النمط هو تناوب فترات التوسع المادي (أي أطوار M - C من تراكم رأس المال) مع أطوار إعادة الولادة والتوسع الماليين (أي أطوار C - M). في أطوار التوسع المادي، "يطلق" رأس المال النقدي كتلة متزايدة من السلع (بما في ذلك قوة العمل المسلّعة وخيرات الطبيعة)؛ وفي أطوار التوسع المالي فإن كتلة متزايدة من رأس المال النقدي "تحرر" نفسها من شكلها السلعي وتباشر التراكم من خلال الصفقات / التعاملات المالية (كما في صيغة ماركس المختصرة M - M). إن هاتين الحقتين، إذا أخذتا مجتمعتين، "تشكلان دورة منظومية كاملة من التراكم (M - C - M).

انطلاقاً من هذه المقدمات (واعتماداً على تأريخ برودل للتحويلات المتكررة للقوى الرائدة لسيرورات تراكم رأس المال على الصعيد العالمي من التجارة والإنتاج إلى المالية العالية) يمكننا أن نميز أربع دورات تراكم منظومية: دورة جنوية - إيبيرية Genoese - Iberian cycle تمتد من القرن الخامس عشر وانهاءً بأوائل القرن السابع عشر؛ دورة هولندية Dutch cycle، تمتد من أواخر القرن السادس عشر وانهاءً بأواخر القرن الثامن عشر؛ دورة بريطانية British cycle تمتد من منتصف القرن الثامن عشر وانهاءً بأوائل القرن العشرين؛ ودورة أمريكية US cycle تمتد من أواخر القرن التاسع عشر وانهاءً بالطور الحالي من التوسع المالي.

تسمى كل دورة (وتُعرّف بـ) باسم مركب معين من القوى الحكومية والأعمالية التي قادت المنظومة الرأسمالية العالمية؛ أولاً نحو التوسعات المادية ومن ثم نحو التوسعات المالية التي تشكل، مجتمعة، الدورة.

إن الإستراتيجيات والبنى التي حفزت من خلالها هذه القوى ونظمت وضبطت توسع أو إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي الرأسمالي هي ماسوف نفهمه عن طريق نظام التراكم على الصعيد العالمي. إن الغرض الرئيسي من مفهوم الدورات المنظومية هو وصف وإيضاح تشكّل وتصلب وتفسخ الأنظمة المتعاقبة التي اتسعت من خلالها المنظومة الرأسمالية العالمية من جنينها الإقليمي في أواخر القرون الوسطى إلى بُعدها العالمي الحالي. كما يقتضي التحقيب المذكور أعلاه، فإن الدورات المنظومية المتعاقبة للتراكم تتداخل مع بعضها البعض في بداياتها ونهاياتها. وهذا، تاريخياً، لأن أطوار التوسع المالي لم تكن (على حد تعبير برودل) مجرد "الخريف" لتطور كبير للرأسمالية العالمية. لقد كانت أيضاً فترات انتقال من قيادة ونظام إلى قيادة أخرى ونظام آخر في سيرورات تراكم رأس المال على الصعيد العالمي. كانت الوقت الذي نشأت فيه المراكز المنظمة للدورة اللاحقة بشكل بيئي داخل بنى الدورة التي كانت تقترب من الإنقفا، واكتسبت بشكل تدريجي القدرة على قيادة الرأسمالية العالمية من خلال طور جديد من التوسع المادي.

إن المرتكزات underpinnings التاريخية لهذه المفهمة وهذا التحقيب للرأسمالية العالمية قد تم عرضها بالتفصيل في دراستين، الأولى ركزت على الدورات نفسها (Arrighi 1994) والثانية على الإنتقالات من دورة إلى دورة (Arrighi and Silver et al 1999). هنا سنقيد أنفسنا بشرح المنطق والإواليات [الميكانيزمات] التي تشكل الأساس لديناميكيات الدورات والإنتقالات. سنركز أولاً على التوسعات المالية بوصفها أطواراً متكررة **recurrent phases** للرأسمالية العالمية منذ بداياتها الأولى صعوداً إلى الحاضر. ثم سنعالج بشكل أكثر تحديداً الدورات المنظومية للتراكم بوصفها مراحل stages للتطور الرأسمالي.

### منطق وإواليات التوسعات المالية:

دعونا نبدأ بالتشديد على أن طوري التوسعين المادي والمالي هما سيرورتان للمنظومة الرأسمالية العالمية - [وهي] منظومة ازدادت في العمق والمدى على مدى القرون لكنها شملت منذ بداياتها الأولى عدداً كبيراً وتشكيلة من القوى الحكومية والأعمالية. فالتوسعات المادية تحدث بسبب ظهور كتلة معينة من القوى الحكومية والأعمالية القادرة على قيادة المنظومة نحو تقسيمات أوسع وأعمق للعمل تخلق شروط زيادة العائدات لرأس المال المستثمر في التجارة والإنتاج. في ظل هذه الشروط تنحو الأرباح إلى أن يعاد استثمارها في المزيد من توسع التجارة والإنتاج بشكل أكثر أو أقل روتينية؛ وبمعرفة أو بدون معرفة منها، فإن المراكز الرئيسية للمنظومة تتعاون في تعزيز توسع بعضها بعضاً. على كل، مع مرور الزمن، يؤدي استثمار كتلة دائمة الازدياد من الأرباح في زيادة توسع التجارة والإنتاج حتماً إلى تراكم رأس المال " على صعيد يتجاوز القنوات الطبيعية لأجل الإستثمار " على حد تعبير برودل، أو، كما قلنا، علاوة على مايمكن إعادة استثماره في شراء وبيع السلع بدون إنقاص هولمش الربح بشكل قاس. يبدأ تناقص العائدات وتشتد الضغوط التنافسية على القوى الحكومية والأعمالية للمنظومة؛ ويكون المسرح مهيناً لأجل تغيير الطور من التوسع المادي إلى التوسع المالي.

في هذا التقدم من ازدياد إلى تناقص العائدات، من التعاون إلى التنافس، فإن البنى التنظيمية ذات الصلة ليست بنى وحدات المنظومة بل هي بنى المنظومة نفسها. لذلك، بالإشارة الخاصة إلى الدورة الأميركية الأخيرة، فإن البنى التنظيمية ذات الصلة ليست فقط بنى الشركات المدمجة عمودياً، المدارة بيروقراطياً، التي لم تكن سوى مكون واحد من مكونات كتلة القوى الحكومية والأعمالية التي قادت العالم عبر التوسع المادي في الخمسينيات والستينيات. بل هي بالأحرى البنى التنظيمية للنظام العالمي [ أثناء ] الحرب الباردة التي تم فيها احتواء التوسع. عندما تكشّف التوسع، فقد ولّد ثلاث نزعات شديدة الارتباط قوضت بشكل مضطرب قدرة تلك البنى على تعزيز التوسع: نزعة الضغوط التنافسية على الشركات الأمريكية إلى الإشتداد؛ نزعة الفئات الثانوية التابعة إلى ادعاء الحق في حصة أكبر من الفطيرة؛ ونزعة الشركات الأمريكية إلى ادخار أرباح التوسع المادي في الأسواق المالية خارج الأراضي [ الأمريكية ]. كما كان جلياً قبلئذ في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، فقد كانت هذه هي النزعات التي أحدثت تغيير الطور من التوسع المادي إلى التوسع المالي. (Arrighin 1994: Chapter 4 ; Silver and Slater 1999: 211 – 16).

كما أشار روبرت بولن Robert Pollin ، فإن فكرة أطوار التوسع المالي المتكررة الحدوث والمديدة تطرح سؤالاً أساسياً: " من أين تأتي الأرباح إن لم تكن من إنتاج وتبادل السلع؟ " كما يرى، لهذا السؤال ثلاثة أجوبة ممكنة، كل واحد يشير إلى مصدر مختلف للربح. الأول، إن بعض الرأسماليين يجنون المال على حساب رأسماليين آخرين، بحيث تكون هناك إعادة توزيع للأرباح ضمن الطبقة الرأسمالية لكن بدون أي توسيع للأرباح لأجل الطبقة الرأسمالية ككل. الثاني، إن الأرباح لأجل الطبقة الرأسمالية ككل تتوسع لأن الصفقات المالية تمكّن الرأسماليين من فرض إعادة توزيع الثروة والدخل لصالحها، سواءً بخرق الالتزامات السابقة نحو العمال والجماعات أو بحث الحكومات على الضغط على رعاياها لتسديد الأقساط لدائنها الرأسماليين. أخيراً، ((إن الصفقات المالية يمكن أن تكون مربحة على قاعدة مستدامة... إذا [ مكنت ] الرأسماليين من إخراج ودائعهم من مناطق إنتاج وتبادل أقل ربحاً إلى مناطق أخرى أكثر ربحاً)) ( :1996 115-16).

في مفهمتنا للتوسعات المالية، يلعب كل واحد من هذه المصادر الثلاثة للربحية دوراً متميزاً. المصدر الأول يوفر الربط بين أزمات التراكم المفرط الذي يدل على نهاية التوسعات المادية وبداية التوسعات المالية التي تليها. هكذا، في بداية كل توسع مالي، ((يقود التراكم المفرط لرأس المال المنظمات الرأسمالية إلى أن تقوم كل واحدة بغزو دوائر عمل الأخرى؛ فينهار تقسيم العمل الذي كان فيما سبق يعرّف حدود تعاونها المتبادل؛ و، بشكل متزايد، تكون خسائر إحدى المنظمات هي الشرط لأرباح منظمة أخرى. باختصار، تتحول المنافسة من لعبة مبلغ موجب إلى لعبة مبلغ صفر (أو حتى مبلغ سالب). إنها تصبح منافسة قاسية)) (Arrighi 1994: 227).

هذا المصدر للأرباح، بذاته و بحد ذاته، لا يقدم تفسيراً معقولاً للفترات الطويلة من التوسع المالي - التي تمتد، كقاعدة، لأكثر من نصف قرن - التي فصلت بين نهاية كل طور من التوسع المادي وبدايات

الطور التالي. مع ذلك، فإن المنافسة القاسية بين القوى الرأسمالية تصلّب ما يمكن أن ندعوها شروط " العرّض " للتوسعات المالية المستدامة. أي، عن طريق توكيد النزوع الإجمالي لهوامش الربح والإنتاج إلى الهبوط، فتقوي ميل القوى الرأسمالية لأن تبقى نسبة متزايدة من تدفقاتها النقدية الواردة في شكل سائل.

إن التوسعات المالية المستدامة تتحقق فقط عندما يُقابل تفضيل السيولة المعززة للقوى الرأسمالية بشروط " طلب " وافية. تاريخياً، كان العامل الحاسم في خلق شروط الطلب لكافة التوسعات المالية هو اشتداد المنافسة بين الدول على رأس المال المنقول.

لا يقوى برودل شيئاً حول هذه المنافسة على رأس المال المنقول، بالرغم من ملاحظة ماكس فيبر Max Weber أنها تشكل التميز التاريخي - العالمي للعصر [ الحديث ] " (354: 1978). ففي حين أن تشكل الأمبراطوريات العالمية في الأزمنة قبل الحديثة قد أطاح الحريات وسلطات المدن التي شكلت المواقع الرئيسية للتوسع الرأسمالي فإن هذه المواقع وقعت في العصر الحديث تحت سيطرة ((الدول القومية المتنافسة في حالة من الصراع المستمر على السلطة في السلم أو الحرب. كان على الدول المستقلة أن تتنافس من أجل رأس المال المتنقل، الذي أملى عليها الشروط التي سيساعدها في ظلها للوصول إلى السلطة ". هذا الصراع التنافسي خلق أكبر الفرص لأجل الرأسمالية الحديثة " وطالما أن الدول القومية لاتفسح المجال لأجل الأمبراطورية العالمية فإن الرأسمالية أيضاً سوف تستمر في البقاء)) (Weber 1961: 249).

إن حدوث التوسعات المالية في فترات التنافس الشديد بشكل خاص بين الدول على رأس المال المنقول ليس مجرد صدفة تاريخية. بالأحرى، إنه حصيلة لنزعة مزدوجة تولدها التوسعات السريعة بشكل خاص والممتدة والمربحة للتجارة والإنتاج. فمن ناحية أولى، إن التنظيمات الرأسمالية والأفراد يستجيبون لتراكم رأس المال إضافة إلى مايمكن إعادة استثماره بشكل مربح في القنوات القائمة للتجارة والإنتاج عن طريق إبقاء نسبة متزايدة من تدفقاتها النقدية الواردة في شكل سائل. هذه النزعة تخلق كتلة مفرطة الوفرة من السيولة يمكن تحريكها مباشرة أو من خلال الوسطاء في المضاربة والاقتراض والإقراض. من ناحية أخرى، فإن المنظمات الإقليمية تستجيب لقيود الميزانية الأكثر صرامة التي تنجم عن التباطؤ في توسع التجارة والإنتاج بأن تتنافس بشدة مع بعضها البعض على رأس المال الذي يتراكم في الأسواق المالية. هذه النزعة تحقق إعادة توزيعات ضخمة، على مدى المنظومة، للدخل والثروة من كافة أنواع السلع على القوى التي تتحكم برأس المال المتنقل، مضخمة بذلك وداعمة ربحية الصفقات المالية المفصولة إلى حد كبير عن تجارة وإنتاج السلع (مصدر بولين Pollin الثاني للأرباح المالية). إن كل العصور السعيدة **Belles Époques** لرأسمالية المال - من فلورنسة عصر النهضة إلى عهدي ريغان وكننتون، مروراً بعصر الجنوبيين Genoese، والفترة المزيفة من التاريخ الهولندي والعهد الإدواردي في بريطانيا - إنما كانت حصيلة للتطور المشترك، وإن يكن متفاوت، لهاتين النزعتين المتتامتين. Arrighi 1994: 11-13، 16، (105 أخيراً، إن مصدر بولين الثالث للربح المالي - إعادة تخصيص الودائع المصرفية من المناطق الأقل إلى الأكثر ربحية من

الإنتاج المادي والتبادل - يدخل الصورة، ليس كعامل حاسم يجعل الصفقات المالية مربحة على قاعدة مستدامة، بل كعامل في إطاحة التوسعات المالية عن طريق طور جديد من التوسع المادي. إن ما هو منور بشكل خاص بهذا الخصوص هو ملاحظة ماركس أن نظام الائتمان Credit system كان أداة رئيسية، قومياً وعالمياً، لنقل رأس المال الزائد من المراكز الأقلية إلى المركز الصاعدة للتجارة والإنتاج الرأسماليين. إن ماركس، مثل فيبر، قد نسب أهمية كبيرة إلى الدور الذي لعبه نظام الديون القومية الذي ابتدته جنوة وفينيسية (البندقية) في أواخر العصور الوسطى في دفع التوسع الأولي للرأسمالية الحديثة.

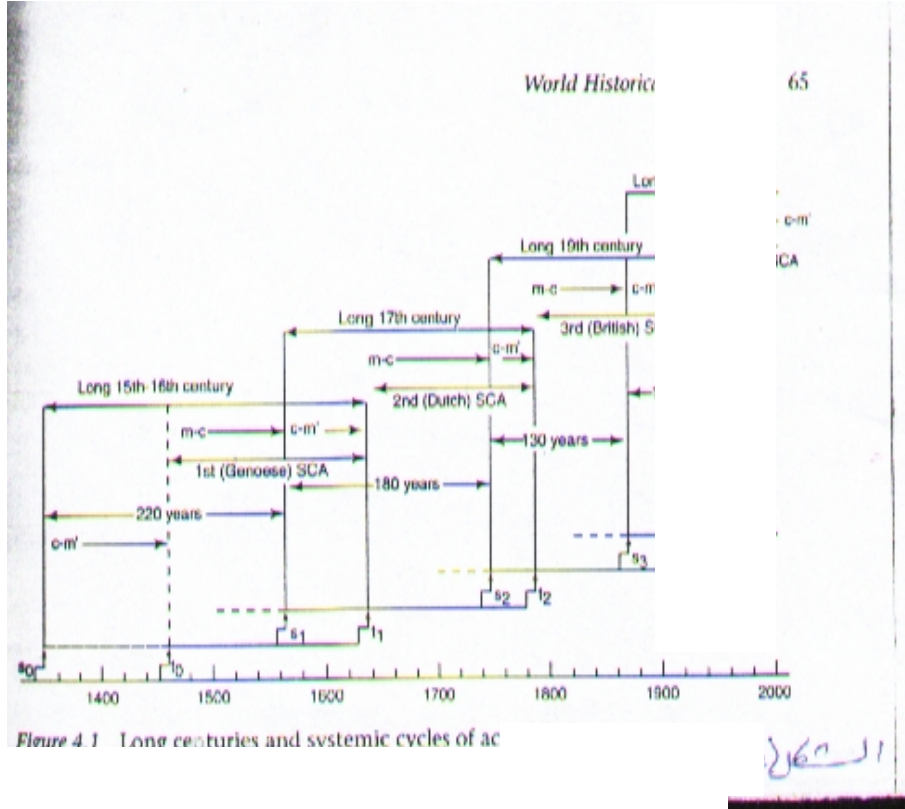
(( إن الدين القومي، أي، اغتراب الدولة - سواء كانت استبدادية أم دستورية أم جمهورية - قد طبع بطابعة العصر الرأسمالي. كما بضربة عصا ساحر يضفي [ الدين العام ] على النقد العاطل القدرة على التوالد وبذلك يحوله إلى رأسمال، بدون الحاجة إلى تعريض نفسه للمتاعب والمخاطر الملازمة لتوظيفه في الصناعة أو حتى في الربا. إن دائني الدولة في الواقع لا يهبون شيئاً، لأن المبلغ المقرض يتم تحويله إلى سندات عامة، قابلة للتساوم بسهولة، يمكنها الاستمرار في القيام بوظيفتها في أيديهم تماماً مثلما يمكن أن يفعل الكثير جداً من " النقد الصعب" )) (Marx 1959: 754-5). بما أن حجة ماركس الجوهرية في كتابه رأس المال تستخلص من دور الدول في سيرورات التراكم الرأسمالي، فإن الديون القومية واغتراب الأصول والعائدات المستقبلية [المؤجلة] للدول يتم التعامل معها تحت اسم " التراكم البدائي " - " التراكم السابق " لدى آدم سميث، تراكم ليس نتيجة لنمط الإنتاج الرأسمالي، بل نقطة بدايته. (Marx 1959: 713). هذه المفهمة منعت ماركس من تقدير قيمة الأهمية التاريخية المستمرة للديون القومية في منظومة رأسمالية عالمية تحتضنها في دول تتنافس باستمرار مع بعضها بعضاً على رأس المال المنقول. مع ذلك، فإن ماركس قد أقر بالأهمية المستمرة للديون القومية، ليس كتعبير عن التنافس بين الدول، بل كوسيلة لتعاون بين - رأسمالي - inter capitalist " لا مرئي " " بدأ " تراكم رأس المال مراراً وتكراراً عبر زمكان (الزمان - المكان) المنظومة الرأسمالية العالمية منذ بدايتها و انتهاءً بأيامه:

((مع الدين القومي نشأ نظام ائتمان دولي، غالباً ما يحجب أحد مصادر التراكم البدائي لدى هذا الشعب أو ذلك. هكذا فإن نذالات نظام السرقة الفينيسية قد شكلت إحدى القواعد السرية لرأسمال ثروة هولندا التي أقرضتها فينيسيا في لحظة تدهورها مبالغ ضخمة من المال. هكذا كان الأمر مع هولندا و إنكلترا. في بداية القرن الثامن عشر - كانت هولندا قد كفت عن كونها الأمة المتفوقة في التجارة والصناعة. لذلك أصبح أحد خطوطها الرئيسية للأعمال التجارية هو إقراض مبالغ ضخمة من رأس المال، خصوصاً إلى منافستها الكبيرة، إنكلترا. والشيء نفسه يسري حتى اليوم بين إنكلترا و الولايات المتحدة)) (Marx 1959: 755-6).

لم يطور ماركس أبدا المعاني الضمنية النظرية لهذه الملاحظة التاريخية. برغم الحيز الهام المكرس لـ " رأس المال المتعامل بالنقد money - dealing capital في المجلد الثالث من رأس المال، فإنه لم ينقذ الديون القومية واغتراب الدولة من ارتهاؤها لميكانيزمات تراكم " ليس نتيجة لنمط الإنتاج الرأسمالي بل هو نقطة



بدايته ". ومع ذلك، ففي ملاحظته التاريخية، إن ما يبدو كـ " نقطة " بداية في مركز واحد (هولندا، إنكلترا، الولايات المتحدة) هو في الوقت نفسه الـ " نتيجة " لفترات طويلة من التراكم الرأسمالي في المراكز المقامة سابقاً (فينيسيا، هولندا، إنكلترا). لنستخدم اللغة المجازية لبرودل، فإن كل توسع على حدة، وكل التوسعات، هو في الوقت نفسه " خريف " لتطور رأسمالي ذي أهمية عالمية - تاريخية وصل نهايته في مكان و " ربيع " لتطور ذي أهمية مساوية أو حتى أكبر هو على وشك أن يبدأ في مكان آخر.



الشكل (٤ - ١) القرون الطويلة والدورات المنتظمة للتراكم

هذه المفهمة للدورات المنظومية للتراكم تولد تحقيب التاريخ الرأسمالي الذي بلغ ذروته في التمثيل البياني للشكل (4 - 1). كما يظهر الشكل، فقد كان جوزف شومبيتر (Joseph Schumpeter) (1954: 163) مبرراً تماماً في قوله إن القرن، في مسائل التطور الرأسمالي، هو " مسافة قصيرة ". كما يتبين، في مسائل التطور الرأسمالي للمنظومة الرأسمالية العالمية، فإن القرن لا يشكل حتى " مسافة قصيرة ". هكذا، استعار إيمانويل فالرشتاين (1974) مفهوم برودل لـ " قرن سادس عشر طويل " (1450 - 1640) بوصفه الوحدة الملائمة لتحليل ما هو، في مخططه للأشياء، المرحلة الأولى (التكوينية) للاقتصاد العالمي الرأسمالي. يتكلم إيريك هوبسباوم Eric Hobsbaom بشكل مشابه عن " قرن تاسع عشر طويل " (1914 - 1776) بوصفه الإطار الزمني الملائم لأجل تحليل ما يتصوره بوصفه المرحلة البرجوازية - الليبرالية (البريطانية) من الرأسمالية التاريخية. في تمثيلنا ليس لدينا " قرنان طويلان " بل أربعة قرون بوصفها الإطار الزمني الملائم لأجل تحليل الصعود، والتوسع الكامل، والإطاحة النهائية للقوى والاستراتيجيات والبنى التي تحدد الدورات المنظومية المتميزة للتراكم. إن القرون الطويلة التي تشمل الدورات تتداخل لأن قوى واستراتيجيات وبنى كل

دورة على حدة (باختصار، أنظمتها regimes) قد تشكلت واكتسبت الأهمية أثناء طور التوسع المالي للدورة السابقة.

هكذا تتكون كل القرون الطويلة من ثلاثة أقسام أو حقب متميزة:

- (1) حقبة أولى من التوسع المالي (تمتد من SN-1 إلى TN-1) ينشأ في أثنائها النظام الجديد للتراكم ضمن النظام القديم - يكون نشوءه جانباً مكملاً للتوسع الكامل للأخير و تناقضاته؛
- (2) حقبة التماسك والمزيد من تطور النظام الجديد للتراكم (تمتد من TN-1 إلى SN) الذي تعزز خلاله قواه الرائدة وتضبط وتستفيد من التوسع المادي للمنظومة الرأسمالية العالمية ككل؛
- (3) حقبة ثانية من التوسع المالي (من SN إلى TN) تخلق في أثنائها تناقضات نظام التراكم التام التطور الفضاء لأجل، وتعمق عن طريق، ظهور أنظمة متنافسة ومتناوبة، سيصبح أحدها في النهاية (أو في الزمن TN) هو النظام الجديد السائد.

باستعارة تعبير من غرهارد منش (1979: 75) Gerhard Mensch، نطلق على بداية كل توسع مالي (وبالتالي كل قرن طويل) اسم " الأزمة الإشارية " [ الإندارية ] signal crisis (S1, S2, S3, S4) في الشكل (4-1) لنظام التراكم السائد. في هذا الوقت تبدأ القوة الرائدة للسيرورات المنظومية للتراكم بتحويل رأسمالها بشكل أكثر غزارة من التجارة والإنتاج إلى التوسط المالي والمضاربة. إن التحويل switch هو التعبير عن [ وجود ] " أزمة " بمعنى أنه يسم " نقطة انعطاف " Turning point ، " زمناً حرجاً للقرار " عندما تكشف القوة الرائدة للسيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي، من خلال التحويل، عن حكم إيجابي وسلبى. يتعلق الحكم السلبى بإمكانية الإستمرار في [ جني ] الأرباح من إعادة استثمار التدفقات النقدية الواردة في تجارة وإنتاج السلع، أي، في دورة M - C - M القائمة. أما الحكم الإيجابي فيتعلق بإمكانية إطالة أمد وفضاء قيادتها وهيمنتها من خلال تخصص أكبر في الشؤون المالية العالمية، أي في دورة M - M.

هذه الأزمة هي " الإشارة " [ الدالة ] على وجود أزمة منظومية كافية أشد، يحبطها مع ذلك التحويل إلى المالية العالية مؤقتاً في الوقت الحاضر. في الواقع، إن التحويل يمكن أن يفعل أكثر من ذلك. إذ يمكنه أن يحول نهاية التوسع المادي إلى " عصر سعيد " (Belle époque) للثروة والسلطة المتجددتين لأجل مشجعيه ومنظميه، فقد فعل ذلك إلى حد مختلف وبطرق مختلفة في كل الدورات المنظومية الأربع للتراكم. مهما قد يكون هذا العصر سعيداً للذين يستفيدون أكبر استفادة من نهاية التوسع المادي، فإنه لم يكن في الدورات المنصرمة التعبير عن حل دائم للأزمة المنظومية الكامنة. بالمقابل، فقد كان على الدوام التمهيد إلى تعمق الأزمة وإلى الإطاحة النهائية بنظام التراكم الذي مازال سائداً من قبل نظام جديد. إننا نسمي الحدث، أو سلسلة الأحداث، التي تؤدي إلى هذه الإطاحة النهائية باسم " الأزمة القاضية " terminal crisis (T1, T2, T3) في الشكل (4-1)، على النظام السائد للتراكم، ونعتبرها دالة على نهاية القرن الطويل الذي يشمل الصعود، والتوسع الكامل، وانهيار ذلك النظام.

كما يتبين في الشكل، فإن تقديرنا هو أن النظام الأمريكي الحالي قد مر قبلئذ بأزمته الإشارية [ الإنذارية ] - أزمة نحدد زمنها بحوالي عام 1970 - لكنه لم يمر بأزمته القاضية بعد. عندئذ يبرز سؤالان مرتبطان بشدة:

- (1) هل إن الدورة الأميركية مقدر لها أن تنتهي مثل كل الدورات السابقة بأزمة قاضية؟
  - (2) وإذا كان الأمر كذلك، ما هي المسارات الجديدة للتطور الرأسمالي العالمي، إن وجد، التي يمكن أن نتوقع تمخضها عن الأزمة القاضية؟
- هذان السؤالان لا يمكن الإجابة عليهما باعتبار الدورات المنظومية للتراكم كمجرد دورات، كما فعلنا حتى الآن. بالأحرى، حتى الإجابات الأكثر تجريبية تتطلب أن نتعامل معها كمراحل في السيرورة التطورية لتوسع وتحول الرأسمالية العالمية.

### الدورات المنظومية للتراكم كمراحل للتطور الرأسمالي

دعونا نبدأ بملاحظة أن كل القرون الطويلة الممتدة في (الشكل 4-1) تتألف من ثلاثة قطاعات متماثلة وأنها جميعاً أطول من قرن، لكنها على مدى الزمن صارت أقصر. أي، عندما تنتقل من المراحل المبكرة إلى المراحل المتأخرة من التطور الرأسمالي، تكون أنظمة التراكم المنظومية قد استغرقت وقتاً أقل لكي تظهر، وتتطور بشكل كامل، وتتم الإطاحة بها. هذا التسريع يمكن قياسه بشيء من الدقة بمقارنة الفترات الزمنية التي استغرقتها الأنظمة المتعاقبة، أولاً، لتصبح سائدة بعد الأزمة الإشارية للنظام السابق، وثانياً، لتكتسب حدود قدراتها الخاصة على الاستمرار في جني الربح من التوسع المادي للاقتصاد العالمي. كما يتبين من الشكل (4-1) فإن هذا الزمن قد تناقص بشكل مضطرب من حوالي 220 سنة في حالة النظام الجنوبي إلى حوالي 180 سنة في حالة النظام الهولندي، إلى حوالي 130 سنة في حالة النظام البريطاني وإلى حوالي 100 سنة في حالة النظام الأميركي.

في حين كان الزمن الذي تستغرقه أنظمة التراكم المتعاقبة للوصول إلى الهيمنة وتحقيق نضوجها متناقصاً، كان الحجم والتعقيد التنظيمي للقوى الرائدة لهذه الأنظمة المتعاقبة متزايدين. إن النزعة الأخيرة يتم إدراكها بالشكل الأوضح بالتركيز على " حاويات السلطة " Containers of power (أي، الدول) التي كانت تأوي " مقرات " القوى الرأسمالية القائدة للأنظمة المتعاقبة: جمهورية جنوة، المقاطعات المتحدة [ هولندا ]، المملكة المتحدة [بريطانيا]، والولايات المتحدة [ الأميركية ].

في زمن صعود النظام الجنوبي وتوسعه التام، كانت جمهورية جنوة دولة مدنية صغيرة في الحجم وبسيطة في التنظيم تحتوي على سلطة ضئيلة جداً بالفعل. بالنظر لكونها مقسمة اجتماعياً على نحو عميق، وعديمة الدفاع إلى حد ما عسكرياً، فقد كانت بمعظم المقاييس دولة ضعيفة بالمقارنة مع وبالنسبة إلى كل القوى الكبرى في ذلك العصر، والتي كانت منافستها القديمة، فينيسية، لا تزال تحتل مرتبة عليا تماماً بينها.

مع ذلك، فإن الطبقة الرأسمالية الجنوبية، بفضل شبكاتها التجارية والمالية المترامية، قد انتظمت في شتات كوزمبوليتي، وتمكنت من إبرام صفقة على المشاركة مع حكام أوروبا الإقليميين الأكثر قوة، وتحول التنافس القاسي على رأس المال المتنقل بين هؤلاء الحكام إلى محرك قوي لأجل التوسع الذاتي لرأسمالها الخاص (32 – 109: Arrighi 1994، 15- 145).

في زمن الصعود والتوسع الكامل للنظام الهولندي للتراكم، كانت المقاطعات المتحدة نوعاً هجيناً من التنظيم الذي دمج بعض سمات دول المدن المتلاشية مع بعض سمات الدول القومية الصاعدة. إن المقاطعات المتحدة، ذات التنظيم الأكبر حجماً والأكثر تعقيداً من جمهورية جنوة، كانت "تحتوي" على السلطة الكافية لنيل الاستقلال عن إسبانيا الإمبراطورية، وأن تكسب من الإمبراطورية البحرية والبرية لهذه الأخيرة إمبراطورية عالية الربحية من المخاطر الأمامية التجارية، وأن تتصدى للتحديات العسكرية لإنكلترا عن طريق البحر وفرنسا عن طريق البر. هذه القوة الكبرى للدولة الهولندية المرتبطة بالجنوبيين مكنت الطبقة الرأسمالية الهولندية من أن تفعل ما كان الجنوبيون يفعلونه قبلئذ - تحويل المنافسة بين الدول على رأس المال المنقول إلى محرك للتوسع الذاتي لرأسمالها الخاص - لكن دون أن يكون عليها أن "تشتري" الحماية من الدول الإقليمية كما فعل الجنوبيون من خلال [إقامة] علاقة تبادل سياسي مع الحكام الإيبيريين. إن النظام الهولندي، بعبارة أخرى، قد "استدخل" internalized " تكاليف الحماية التي كان الجنوبيون قد "استخرجوها" externalized " (47 – 36: Arrighi 1994، 51 – 127).

في زمن الصعود والتوسع التام للنظام البريطاني للتراكم، لم تكن المملكة المتحدة فقط دولة قومية تامة التطور وبالقدر نفسه، تنظيمياً أكبر وأكثر تعقيداً مما كانت المقاطعات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، كانت في سيرورة فتح إمبراطورية تجارية وأقاليمية تشمل العالم أظهرت فئاتها الحاكمة وطبقتها الرأسمالية سيطرة على الموارد البشرية والطبيعية للعالم لا مثيل أو سابق لها. هذه السيطرة مكنت الطبقة الرأسمالية البريطانية من أن تفعل ما كان الهولنديون قادرين على فعله قبلئذ - أن تحول تنافسها بين الدول لأجل رأس المال المتنقل لمصلحتها وأن "تنتج" كل الحماية التي يحتاجها التوسع الذاتي لرأسمالها - لكن بدون أن يتعين عليها أن تعتمد على التنظيمات الأجنبية والإقليمية المعادية غالباً من أجل معظم الإنتاج الزراعي - الصناعي الذي تقوم عليه ربحية نشاطاتها التجارية. إذا كان النظام الهولندي ذو الصلة بالجنوبيين قد استدخل تكاليف الحماية، فإن النظام البريطاني ذا الصلة بالهولنديين قد استدخل تكاليف الحماية أيضاً (58 – 43: Arrighi 1994، 238 – 174).

أخيراً، في زمن الصعود والتوسع التام للنظام الأميركي للتراكم، كانت الولايات المتحدة قبلئذ أكثر من دولة قومية تامة التطور. لقد كانت مجعماً عسكرياً - صناعياً قارياً ذا قوة كافية لإمداد مجال عريض من الحكومات التابعة والحليفة بالحماية الفعالة وتشكيل تهديدات جدية بالخنق الاقتصادي أو المحق العسكري تجاه الحكومات المعادية في أي مكان من العالم. هذه القوة، مجتمعة مع الحجم والمعزولية والثروة الطبيعية لأرضها الوطنية، قد مكنت الطبقة الرأسمالية الأميركية من "استدخال" ليس فقط تكاليف الحماية والإنتاج كما فعلت الطبقة الرأسمالية

البريطانية قبلئذ - بل تكاليف التعامل أيضاً، أي، الأسواق التي يعتمد عليها التوسع الذاتي لرأسمالها ( Arrighi 1994: 58-74 and chapter 4).

هذا الازدياد المضطرد في حجم وتعقيد وقوة القوى الرائدة للتطور الرأسمالي العالمي تحجبه بشكل ما السمة الأخرى للتعاقب الزمني المرسوم في (الشكل 4 - 1). هذه السمة هي الحركة المزدوجة - التقدمية التراجعية في الوقت نفسه - التي ميزت التطور التعاقبي (التسلسلي) للدورات المنظومية للتراكم. لأن كل خطوة إلى الأمام في سيرورة **استدخال** التكاليف من قبل نظام تراكم جديد كانت تتطوي على إحياء للاستراتيجيات والبنى الحكومية والأعمالية التي أطاح بها النظام السابق.

هكذا، فإن **استدخال** تكاليف الحماية من قبل النظام الهولندي بالمقارنة مع، وبالنسبة إلى، النظام الجنوبي قد حدث من خلال إحياء استراتيجيات وبنى رأسمالية احتكار الدولة الفينيسية التي كان النظام الجنوبي قد أطاح بها. بالشكل نفسه، فإن **استدخال** تكاليف الإنتاج من قبل النظام البريطاني بالمقارنة مع، وبالنسبة إلى، النظام الهولندي حدث من خلال الإحياء بأشكال جديدة، مضخمة وأكثر تعقيداً، لاستراتيجيات وبنى الرأسمالية الكوزموبوليتية الجنوبية والنزعة الإقليمية العالمية الأيبيرية، التي أطاح باتحاديها النظام الهولندي. والنمط نفسه تكرر حدوثه مرة أخرى مع الصعود والتوسع التام للنظام الأميركي، الذي استدخل تكاليف التعامل عن طريق الإحياء بأشكال جديدة، مضخمة وأكثر تعقيداً لاستراتيجيات وبنى الرأسمالية الاندماجية الهولندية التي أطاح بها النظام البريطاني ( Arrighi 1994: 57-8، 2، 70 pf، 243).

هذا الإحياء المتكرر لاستراتيجيات وبنى التراكم المطاحة سابقاً يولد حركة نواسية [بندولية] إلى الأمام وإلى الوراء بين البنى التنظيمية "الكوزموبوليتية - الإمبريالية" والاندماجية - القومية، حيث تكون الأولى نموذجية "للأنظمة الانتشارية extensive" - كما كان النظامان الجنوبي والبريطاني - والثانية نموذجية "للأنظمة التكتيفية Intensive" - كما كان النظامان الهولندي والأميركي. لقد كان النظامان "الكوزموبوليتيان - الإمبرياليان" الجنوبي والبريطاني انتشاريين بمعنى أنهما كانا مسؤولين عن معظم التوسع الجغرافي للمنظومة الرأسمالية العالمية. ففي ظل النظام الجنوبي، "اكتشف" العالم، وفي ظل النظام البريطاني "فتح العالم".

إن النظامين "الاندماجين - القوميين" الهولندي والأميركي، بالمقابل، كانا تكتيفيين بمعنى أنهما كانا المسؤولين عن التماسك الجغرافي بدلاً من التوسع الجغرافي للمنظومة الرأسمالية العالمية. ففي ظل النظام الهولندي، كان "اكتشاف" العالم الذي حققه بالدرجة الأولى الشركاء الإيبيريون (الأسبان والبرتغاليون) للجنوبيين قد تم دمجهم في منظومة مراكز تجارية مركزها أمستردام وشركات مجازة ذات رأسمال مشترك. وفي ظل النظام الأميركي، كان "فتح" العالم الذي حققه بالدرجة الأولى البريطانيون أنفسهم قد تم دمجهم في أسواق قومية وشركات عابرة للقوميات مركزها الولايات المتحدة.

هذا التناوب للنظامين الانتشاري والتكتيفي يشوش بشكل طبيعي إدراكنا للنزعة الضمنية، الطويلة الأمد فعلاً للقوى الرائدة للسيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي نحو الازدياد في الحجم والتعقيد والقوة. عندما ينوس البندول في اتجاه الأنظمة الانتشارية - كما في الانتقال من النظام الهولندي إلى النظام البريطاني - فإن المنحى

الأساسي يكون مكبراً. وعندما ينوس في اتجاه الأنظمة التكتيفية - كما في الانتقال من النظامين الجنوبي إلى الهولندي ومن البريطاني إلى الأميركي - فإن المنحى الأساسي يبدو أنه أقل أهمية مما كان بالفعل.

مع ذلك، عندما نتفحص هذه النوسانات في البندول بمقاربة النظامين التكتيفيين والنظامين الانتشاريين مع بعضهما البعض - الجنوبي مع البريطاني، والهولندي مع الأميركي - يصبح المنحى الأساسي واضحاً لا لبس فيه. إن تطور الرأسمالية التاريخية كمنظومة عالمية قد استند على تشكل كتل كوزموبوليتية - إمبراطورية (أو اندماجية قومية) من التنظيمات الحكومية والأعمالية أكثر قوة محبوة بالقدرة على توسيع (تعميق) المدى الوظيفي والمكاني للمنظومة الرأسمالية العالمية. ومع ذلك، كلما أصبحت هذه الكتل أكثر قوة، قصرت دورات حياة أنظمة التراكم التي تتسبب في وجودها - أي قصر الزمن الذي استغرقته هذه الأنظمة لكي تتمخض عن أزمة النظام السائد السابق، لتصبح هي نفسها السائدة، ولتحقق حدودها كما تدل عليها بداية توسع مالي جديد. في حالة النظام البريطاني، بلغ هذا الزمن 130 سنة، أو أقل بحوالي 40 بالمئة مما استغرقه النظام الجنوبي؛ وفي حالة النظام الأميركي بلغ 100 سنة أو أقل بحوالي 45 بالمئة من الزمن الذي استغرقه النظام الهولندي.

إن نمط التطور الرأسمالي، الذي ترتبط بموجبه الزيادة في قوة أنظمة التراكم بنقصان في مدتها، يذكرنا بمجادلة ماركس بأن **العائق الحقيقي للإنتاج الرأسمالي هو رأس المال ذاته** " وأن الإنتاج الرأسمالي لا يتغلب بشكل مستمر على عوائقه الملازمة [ له ] إلا ليعيد وضع هذه العوائق في طريقه مرة أخرى على مستوى أكثر فظاعة (Marx 1962: 245).

// - يكمن التناقض، لنعبر عن ذلك بطريقة عامة جداً، في أن نمط الإنتاج الرأسمالي ينطوي على نزعة نحو التطور المطلق للقوى الإنتاجية... بغض النظر عن الشروط الاجتماعية التي يحدث في ظلها الإنتاج الرأسمالي؛ في حين، من ناحية أخرى، يكون هدفه الحفاظ على قيمة رأس المال القائم وتشجيع توسعه الذاتي (أي تشجيع نمو أسرع لهذه القيمة) فإن رأس المال هذا وتوسعه الذاتي يبدو أنهما نقطة البداية ونقطة النهاية، الدافع والهدف للإنتاج؛ هذا الإنتاج هو مجرد إنتاج لأجل رأس المال وليس العكس بالعكس.... إن الوسيلة - التطور اللامشروط لقوى المجتمع الإنتاجية - تدخل بشكل مستمر في تناقض مع الغاية المحدودة، التوسع الذاتي لرأس المال. [ فإذا ] كان نمط الإنتاج الرأسمالي، لهذا السبب، وسيلة تاريخية لتطويع قوى الإنتاج المادية وخلق سوق ملائمة، فإنه، في الوقت نفسه، صراع مستمر بين هذه.... المهمة التاريخية وعلاقات الإنتاج الاجتماعي المقابلة لها الخاصة بها]] (Marx.....1962: 244 - 5).

إن التناقض بين التوسع الذاتي لرأس المال من جهة، وتطور القوى المادية للإنتاج وتطور سوق عالمية مؤاتية من جهة أخرى، يمكن في الواقع إعادة صياغته بمصطلحات أكثر عمومية مما فعل ماركس. لأن الرأسمالية التاريخية كمنظومة عالمية للتراكم لم تصبح " نمط إنتاج "، أي استدخلت تكاليف الإنتاج - إلا في مرحلة تطورها الثالثة (البريطانية). ومع ذلك، فإن المبدأ القائل بأن العائق الحقيقي للتطور الرأسمالي هو رأس المال ذاته، أي التوسع الذاتي لرأس المال القائم، هذا المبدأ في توتر ثابت، ويدخل على نحو متكرر في تناقض مفتوح، مع توسع التجارة و الإنتاج العالميين وخلق سوق عالمية مناسبة - كل هذا كان ساري المفعول

بشكل واضح قبلئذ في المرحلتين الأوليتين من التطور، بالرغم من الاستخراج المستمر للإنتاج الزراعي - الصناعي من قبل القوى الرائدة للتراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي.

في كلتا المرحلتين كانت نقطتا البداية والنهاية لتوسع التجارة والإنتاج العالميين هما السعي وراء الربح كغاية بحد ذاته من طرف قوة رأسمالية بعينها. في المرحلة الأولى، كانت " الاكتشافات الكبيرة "، وتنظيم التجارة الطويلة المدى ضمن وعبر حدود الإمبراطورية (ات) الأيبيرية المترامية الأطراف، وخلق "سوق عالمية" جنينية في أنتويرب Antwerp وليون واسبيلية بالنسبة إلى رأس المال الجنوبي مجرد وسائل لتوسعه الذاتي الخاص به. وفي حوالي عام 1560 عندما لم تعد هذه الوسائل تخدم هذا الهدف، انسحب رأس المال الجنوبي فجأة من التجارة ليتخصص في المالية العالية. بالشكل نفسه، فإن مشروع تجارة النقل بين نطاقات سياسية منفصلة وبعيدة غالباً، وتمركز تجارة المراكز التجارية في أمستردام وتمركز الصناعات ذات القيمة المضافة العالية في هولندا، وخلق شبكة على نطاق العالم من المراكز والتبادلات التجارية، و " إنتاج " أي حماية تتطلبها كل هذه النشاطات، كانت بالنسبة لرأس المال الهولندي مجرد وسائل لتوسيعه الذاتي. ومرة أخرى، في حوالي عام 1740، عندما لم تعد هذه الوسائل تخدم هذا الغرض، تخلى عنها رأس المال الهولندي - مثل رأس المال الجنوبي قبلئذ بـ 180 عاماً - لصالح تخصص أكثر شمولاً في المالية العالية.

من زاوية الرؤية هذه، فإن رأس المال البريطاني في القرن التاسع عشر قد كرر ببساطة نمطاً كان قد تأسس قبل زمن طويل من أن تصبح الرأسمالية التاريخية، كنمط تراكم، نمط إنتاج أيضاً. كان الفرق الوحيد هو أنه، بالإضافة إلى تجارة النقل، أصبحت تجارة الانترپوت<sup>(\*)</sup> الـ Entrepot والأنواع الأخرى من التجارة الطويلة المدى والقصيرة المدى ونشاطات الحماية والإنتاج المرتبطة بها، في نشاطات الدورة البريطانية الاستخراجية والتصنيعية، أي، ما يمكن أن نسميه الإنتاج بالمعنى الضيق - وسائل حاسمة للتوسع الذاتي لرأس المال. لكن في حوالي 1870، عندما لم يعد الإنتاج والنشاطات التجارية المتصلة به يخدم هذا الغرض، انتقل رأس المال البريطاني سريعاً نحو التخصص في المضاربة والوساطة الماليين، تماماً مثلما فعل رأس المال الهولندي قبل 130 عاماً ورأس المال الجنوبي قبل 310 أعوام.

تكرر النمط ذاته بعد 100 عام من قبل رأس المال الأميركي. إن هذا التحول الأخير من التجارة والإنتاج إلى المضاربة والوساطة الماليين - مثل التحولات الثلاثة المشابهة للقرون السابقة - يمكن تفسيره على أنه يعكس التناقض الأساسي ذاته بين التوسع الذاتي لرأس المال وتوسع التجارة والإنتاج العالميين، الذي يقابل في مخططنا " تطور القوى الانتاجية للمجتمع [العالمي]" لدى ماركس. إن [وجه] التناقض هو أن توسع التجارة والإنتاج العالميين كان في كل الحالات مجرد وسيلة في المساعي الهادفة أساساً إلى زيادة قيمة رأس المال ومع ذلك، مع مرور الزمن، كان ينحو إلى تخفيض معدل الربح، وبالتالي يقلص قيمة رأس المال. بفضل مركزيتها المستمرة في شبكات المالية العالية، فإن المراكز المنظمة القائمة هي في أفضل موقع لتحويل التناقض المشتد على

(\*) الانترپوت: هو المكان الذي تستورد فيه البضائع ويعاد تصديرها دون أية معالجة.... (المترجم)

رأس المال المنقول لمصلحتها، وبذلك تسترجع أرباحها وسلطتها على حساب بقية المنظومة. من وجهة النظر هذه، فإن الاسترجاع الحالي للأرباح والقوة الأميركية يتبع نمطاً كان نموذجياً للرأسمالية العالمية منذ بداياتها الأولى. السؤال الذي يبقى مفتوحاً، والذي سنعود إليه الآن بطريقة الاستنتاج، هو ما إذا كان هذا النمط الراسخ منذ زمن طويل يمكن أن نتوقع منه أن يؤدي في المستقبل كما أدى في الماضي إلى استبدال النظام الذي لا يزال سائداً بنظام آخر.

### المستقبلات الممكنة Possible Futures

تصف دورات التراكم المنظومية كلاً من أنماط الحدوث المتكرر وأنماط النشوء. إن (الشكل 4 - 1) لا يبين سوى نمط الحدوث المتكرر الذي يتكون من الأطوار المتناوبة للتوسع المادي والمالي ونمط التطور الذي يقوم على تسريع سيرورات التراكم على الصعيد العالمي من دورة إلى دورة. إنه لا يظهر نمط الحدوث المتكرر الذي يتألف من المراحل الانتشارية (كوزموبوليتية - إمبراطورية) والتكثيفية (اندماجية - قومية) المتناوبة للتطور الرأسمالي العالمي. ولا يظهر الصعيد والمدى المتزايدين للدورات المتعاقبة. كما رأينا، يمكن قياس الصعيد والمدى المتزايدين عن طريق الحجم والقوة الكبيرين للمراكز الناضجة للدورات بالنسبة إلى سالفتها وعن طريق الاستدخال المضطرد للتكاليف ضمن بنى الأنظمة المتعاقبة. إن الشكل (4 - 2) يكمل ويتم الشكل (4 - 1) بالتركيز خصيصاً على هذه الأنماط.

لو كان مستقبل الرأسمالية العالمية منقوشاً بشكل تام في الأنماط الماضية لتكراره وتطوره - الذي هو حتى الأقل احتمالاً لأن يكون هو الحال في الحاضر مما كان في الانتقالات الماضية كما سنرى حالاً - لكانت مهمة التنبؤ بما هو متوقع على مدى نصف القرن القادم أو هكذا، دقيقة. إن توقعاتنا ستكون التالية. أولاً خلال 10 أو 20 عاماً في أقصى الأحوال، سيمر النظام الأميركي بأزمته القاضية. ثانياً، مع مرور الزمن (دعونا نقول، في حوالي 20 عاماً أخرى أو أكثر) فإن الأزمة سيطيح بها تشكل نظام جديد قادر على تعزيز توسع مادي جديد سوف يقترب من سمات " دولة عالمية " بشكل أوثق مما كانت الولايات المتحدة قبلاً. رابعاً، خلافاً للنظام الأميركي، فإن النظام الجديد سوف يكون من النوع الانتشاري (الكوزموبوليتي - الإمبراطوري) أكثر مما سيكون من النوع التكثيفي (الاندماجي - القومي). أخيراً، والأهم، إن النظام الجديد سوف يستدخل تكاليف إعادة الإنتاج، أي، النوع من التكاليف التي كان النظام الأميركي يميل إلى استخراجها بشكل أكثر ضخامة.



World Hista

Leading governmental organization	Regime type/Cycle		Costs Interni		
	Extensive	Intensive	Protection	Production	Tr
World-state					
Nation-state					
City-state					
			Yes	Yes	
			Yes	Yes	
			Yes	NO	
			NO	NO	

Figure 4.2 Evolutionary patterns

73

السطح (4)

س (٤ - ٢) الأنماط التطورية للرأسمالية العالمية

من المؤكد أن هذه التوقعات سوف تتحقق ضمن مجال الإمكانيات التاريخية. لكن تحققها ليس هو الإمكانية الوحيدة ولا هو في الواقع الأكثر رجحاناً من بين المستقبلات الممكنة، لأن الانتقالات من نظام إلى آخر ليست منقوشة تماماً في الأنماط القائمة سابقاً. إن الأنماط القائمة للتكرار والنشوء تظهر أن تعاقب المسارات التطورية الناشئة التي دفعت، على مر القرون، توسع المنظومة الرأسمالية العالمية إلى أبعادها العالمية الشاملة، لم تكن سيرورة عشوائية بشكل محض. لكن بروز مسار تطوري ناجح من جديد في سياق كل [ مرحلة ] انتقالية، كلاً على حدة ومجمعة، إنما كان يتوقف على، وتشكله كلياً، حزمة من العوامل التاريخية والجغرافية التي تم تحويلها ذاتها وأعيد جمعها عن طريق المنافسة والصراعات التي تشكل الأساس للتوسع المالي.

إن الأنماط التي نرصدها لاحقاً **Ex post**، بعبارة أخرى، هي محصلة للاحتتمالات الجغرافية والتاريخية بقدر ما هي محصلة للضرورة التاريخية. لذلك، لدى التأمل مسبقاً **Ex ante** المحصلات المستقبلية للانتقال الحالي، يجب أن نولي اهتماماً بالقدر نفسه للحدوثات التي تنطبق على الأنماط الماضية للتكرار والنشوء والحدوثات التي لا تنطبق. أي، الشذوذات الهامة التي يمكن أن نتوقع أن تجعل المحصلات المستقبلية تشذ عن الأنماط الماضية. إن التحليل العميق لديناميك الانتقال الحالي بالمقارنة مع الانتقالات الماضية (Arrighi and silver etal 1999) قد حدد هوية عدد من هذه الشذوذات؛ ثمة ثلاثة منها تستحق الاهتمام بوصفها تحذيراً من أي إسقاط ميكانيكي لأنماط الماضي على المستقبل.

- أولاً، في الانتقالات الماضية كانت التوسعات المالية تتميز بالظهور البيئي للمجمعات الحكومية - الأعمالية التي كانت (أو يمكن أن نتوقع بشكل معقول أن تصبح) أكثر قوة من الناحية العسكرية والمالية من المجمع الحكومي - الأعمالية الذي لا يزال سائداً - كما كان النظام الأميركي بالنسبة إلى المجمع البريطاني في أوائل القرن العشرين، والمجمع البريطاني بالنسبة إلى النظام الهولندي في أوائل القرن الثامن عشر، الهولندي بالنسبة إلى الجنوبي في أواخر القرن السادس عشر. في الانتقال الحالي، بالمقابل، لا يمكن الكشف عن وجود مثل هذا الظهور. إن ما نلاحظه، بدلاً من ذلك، هو تشعب للموارد العسكرية والمالية العالمية لا سابق له في الانتقالات الأولى. فكما في الانتقالات الماضية، يتحول المجمع (الأميركي) الأقل، لكنه لا يزال سائداً، من الدائن الأول للعالم إلى الأمة المديونة الأولى للعالم. مع ذلك، كما لم يحدث في أي من الانتقالات الماضية، فإن الموارد العسكرية قد أصبحت أكثر تركيزاً من أي وقت مضى في أيدي المجمع الذي لا يزال سائداً، في حين أن الأمم الدائنة الناشئة يمكنها في أقصى الأحوال أن تطمح لأن تصبح قوى عسكرية لا تتمتع بأكثر من أهمية إقليمية (88 - 96 - Arrighi and silver et al. 1999: 8 - 275).

الثاني، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأول، إن أمم العالم الدائنة الناشئة (بالشكل الأبرز اليابان والشتات الصيني عبر البحار العامل انطلاقاً من تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة) تنتمي كلها إلى حضارة لا غربية (المنظومة العالمية الإقليمية التي مركزها الصين) ومنظمة سياسياً في دول مدن (دولة ذات سيادة، سنغافورة، ودولة ذات نصف سيادة، هونغ كونغ)، ومقاطعة ذات شبه سيادة (تايوان) ومحمية عسكرية للولايات المتحدة (اليابان). إن هذا يشكل شذوذاً مزدوجاً، لأنه في الانتقالات الماضية كان تغير الحرس في القمم القيادية للرأسمالية العالمية ينطوي دائماً على انتقال للسلطة المالية من العالم اللاغربي إلى العالم الغربي، وضمن العالم الغربي، من دول المدن والتشكيلات السياسية ذات شبه السيادة إلى القومية البانية للإمبراطوريات ذات الاتساع والتعقيد المتزايدين. إن التشعب الشاذ للسلطة العسكرية والمالية يترافق لذلك بإعكاس شاذ بالقدر نفسه للنزعة نحو التركيز المتزايد للسلطة المالية في أيدي دول غربية ذات حجم وتعقيد متناميين (50 - 141 - silver et al. 1999: 70 - 263، 9 - 286).

- ثالثاً، وربما الأهم، إن الانتقالات الماضية قد تشكلت كلها بفعل تصعيد الصراع الاجتماعي. لكن الصراع الاجتماعي المتصعد كان نتيجة أكثر مما كان سبباً للتنافس والصراعات ضمن الرأسمالية التي تبطن التوسعات المالية. في الانتقال الحالي، بالمقابل، فإن الصراع الاجتماعي قد عجل وشكل التوسع المالي منذ البداية. في الواقع، وبمعنى واقعي جداً، كان التوسع المالي الحالي بالأساس أداة - على حد تعبير إيمانويل فالرشتاين (1995: 25) لاحتواء المطالب المشتركة لشعوب العالم اللاغربي (لأنها قليلة نسبياً لكل شخص لكنها مطالب الكثير من الناس) والطبقات العاملة الغربية (لأجل عدد قليل نسبياً من الأشخاص لكننا كثيرة لكل شخص على حدة). إن التوسع المالي وإعادة الهيكلة المرتبطة به للاقتصاد السياسي العالمي قد نجحاً بلا شك في تشتيت القوى الاجتماعية التي كانت حاملة لهذه المطالب في انتفاضات أواخر الستينيات والسبعينيات. في الوقت نفسه، مع ذلك، فإن التناقض الأساسي لمنظومة رأسمالية عالمية تشجع بروليتاريا عالمية

لكنها لا يمكن أن تستوعب أجر معيشة معمماً (أي، الكلفة الأكثر أساسية من تكاليف إعادة الإنتاج)، هذا التناقض البعيد عن الحل قد أصبح أكثر حدة من ذي قبل (Arrighi and Silver) (6 – 211: 1999: etall)، 282 (6) -.

يشير اجتماع هذه الشذوذات إلى المطبات المتضمنة في أي استقراء بسيط في مستقبل النزعات الطويلة الأمد التي يصورها الشكل 4 - 2. إن الضغوط الاجتماعية لأجل استدخال تكاليف إعادة الإنتاج ضمن بنى الرأسمالية العالمية لم تتم إزالتها. ومع ذلك، فإن تشعب السلطة العسكرية والمالية ونزع المركزية عن السلطة المالية في الدول الضعيفة سياسياً خلافاً لذلك لا يبشر باستيعاب سهل أو وشيك لتلك الضغوط. هذا لا يعني أنه لا توجد حلول لأزمة التراكم المفرط التي تشكل الأساس للتوسع المالي المتواصل. بالأحرى، إنه يعني أن الأزمة

لها أكثر من حل ممكن - يتضمن بعضها استمراراً للأنماط الماضية، وبعضها الآخر إكاساً لها، ومع ذلك تبقى هناك حلول أخرى تنطوي على نشوء أنماط جديدة. إن مسألة أي حل بعينه سوف يتحقق في نهاية المطاف إنما تعتمد على سيرورة مستمرة من الصراع الذي لا يزال معظمه يقع أمامنا.

\* \* \*